**"مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية"**

**“Corruption Risks to National Security and Participatory Processing Strategies”**

**د. نايف جراد**

**مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي**

**ورقة**

**مقدمة للمؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022**

**"مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية"**

**(تكاملية...إنتماء...مسؤولية...إلتزام)**

**5-7/12/2022**

**ملخص**

تحاول هذه الورقة البحثية الموسومة ب "مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية"، الكشف عن انعكاسات وتداعيات الفساد على الأمن القومي في مجالاته ومستوياته المختلفة، داخليا وخارجيا، وتبيان مخاطره الجسيمة، وأهمية وضرورة مكافحته، كأولوية من اولويات الأمن القومي. وبالاستناد إلى المقاربات المعرفية الحداثية للأمن، التي تتعامل معه باعتباره تنمية وأمنا شاملا، وأمنا إنسانيا لا يخص الدولة بل والمجتمع والأفراد أيضا، وأن توفيره والحفاظ عليه وصيانته، هي مسؤولية جماعية، تقع ليس على عاتق مؤسسة الدفاع والأمن، بل وعلى بقية المؤسسات المكونة لقطاع الأمن بمفهومه الواسع، وعلى مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وعلى الأفراد باعتبارهم مواطنين وذوي مصلحة، كما واستنادا إلى الترابط المتزايد بين أمن الدولة والأمن الاقليمي والتعاوني والدولي، نتيجة العولمة وانعكاس التحولات المتسارعة في العديد من الدول والاقاليم، والانتشار المتزايد للجريمة المنظمة وما تخلقه من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، كالفساد نفسه، وما يرتبط به من جرائم منظمة كغسيل الأموال والاتجار بالسلاح والبشر والتهريب والإرهاب وغيرها، فإن الورقة تحاول أن تقدم مقاربة لمعالجة تشاركية للفساد، بحيث تكون الوقاية منه ومكافحته والحد منه والقضاء عليه، مسؤولية جماعية وشاملة، تقع على عاتق كافة القطاعات العامة والخاصة والأهلية، كما وكل الجهات المسؤولة عن الأمن وطنيا واقليميا ودوليا.

وإذ تستند الورقة البحثية إلى إطار نظري ومفاهيمي طور عالميا، ووجد ويجد أبحاثا معمقة حوله، وأدلة ومؤشرات يستند إليها في المعالجة، فإنها تؤكد، كما تدل مختلف التجارب، على أهمية الأخذ بعين الاعتبار للسياق التاريخي والبيئة المحددة والخصوصيات الوطنية المتعينة في الواقع الملموس، وهو ما يستدعي الوقوف على مدى تأثير الاحتلال والاستعمار الاستيطاني على الواقع الفلسطيني، وأن الشعب الفلسطيني لما يحقق بعد الاستقلال، وينخرط في بناء مؤسسات دولته المنشودة بإمكانيات وموارد ذاتية متواضعة، وباعتماد كبير على الدعم الخارجي، مما يجعل من انتشار الفساد الكبير فلسطينيا بمثابة تهديد وجودي لأنه يمس البقاء والصمود والمناعة الوطنية، وهو ما يتسدعي يقظة وطنية ومثابرة في مكافحته ومواجهة مخاطره، والحرص على حوكمة رشيدة للمؤسسات الوطنية تعتمد التقييم الذاتي للنزاهة كمرتكز للبناء والاصلاح والتقدم على الطريق نحو التحرر الوطني والانعتاق الانساني باعتبارهما غاية الأمن القومي الفلسطيني.

في معالجة المسائل المذكورة، تضمنت الورقة البحثية العناوين التالية: الفساد والأمن القومي: علاقة عكسية؛ مكافحة الفساد أولوية للأمن القومي؛ المنهج التشاركي في الحفاظ على الأمن القومي ومكافحة الفساد؛ إضاءة على الخصوصية الفلسطينية، واستنتاجات وتوصيات.

**مفاهيم مفتاحية:** الفساد، الأمن القومي، الأمن الانساني، المنهج التشاركي.

**Summary**

This research paper, entitled "The Risks of Corruption on National Security and Participatory Processing Strategies", attempts to reveal the reflection and repercussions of corruption on national security in its various fields and levels, both internally and externally, and to show its grave risks, the importance and necessity of combating it, as a priority to the national security.

Based on the modern epistemological approaches to security, which deal with it as development, comprehensive security, and human security that does not belong to the state, but to society and individuals as well, that its provision, preservation and maintenance is a collective responsibility that falls not on the shoulders of the defense and security establishment, but on the rest of the institutions that make up the security sector in its broad sense, on relevant civil society institutions, and on individuals as citizens and stakeholders. Based also, Also,on the increasing interdependence between state security, regional, cooperative and international security, as a result of globalization and the reflection of the rapid transformations in many countries and regions, and the increasing spread of organized crime that carries cross-border security challenges and threats, such as corruption itself, and related organized crimes such as money laundering, trafficking With weapons and people, smuggling and terrorism and others, the paper attempts to present a participatory approach to addressing corruption, so that its prevention, control, reduction and elimination are a collective and comprehensive responsibility that rests with all public, private and civil sectors, as well as all bodies responsible for national, regional and international security. As the research paper is based on a globally developed theoretical and conceptual framework, expressed by in-depth research on it and with standards and indicators on which treatment is based, it emphasizes, as various experiences indicate, the importance of taking into account the historical context, the specific environment, and specific national peculiarities in concrete reality, which calls for standing on the impact of occupation and settler colonialism on the Palestinian reality. This means that the Palestinian people have not yet achieved independence, are engaged in building the institutions of their desired state with modest capabilities and resources, and Kerr's reliance on external support, which makes the spread of Palestinian corruption, especially the large one, an existential threat because it affects survival, steadfastness and national immunity, which is what It calls for national vigilance and perseverance in combating it, confronting its dangers, and ensuring good governance for national institutions that adopt a self-assessment of integrity as a basis for building, reform, and progress on the path towards national liberation and human emancipation as the goal of Palestinian national security.

In addressing the mentioned issues, the research paper included the following titles: Corruption and National Security; Inverse relationship; Fighting corruption is a national security priority; The participatory approach in maintaining national security and combating corruption; Lighting on Palestinian privacy, conclusions and recommendations.

**Key concepts**: corruption, national security, human security, participatory approach.

**مدخل**

تستحوذ مسألة الفساد على اهتمام أوساط متزايدة، نظرا لانتشاره الواسع في أوساط كل دول العالم، وانعكاساته الخطيره على التنمية وحقوق الانسان، وصلته الوثيقة بالكثير من التحديات والمخاطر التي تمس أمن الأفراد والجماعات والدول والأمن الدولي. وباتت بعض الدول تعتبر مكافحته أولوية لأمنها القومي نظرا لحجم تأثيره على المصالح الوطنية العليا، وتسعى جاهدة لوضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لمواجهته حفاظا على أمنها واستقرارها وازدهارها.

فما علاقة الفساد بالأمن القومي؟ وما المخاطر والتهديدات التي يتضمنها انتشار واستشراء الفساد على الأمن وانعكاساته وتداعياته على غايات ومرتكزات الأمن وأبعاده ومجالاته المختلفة؟ ولماذا تستدعي المصالح الوطنية العليا اعتبار مكافحة الفساد أولوية للأمن القومي؟ وما هي المناهج والاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفساد والحفاظ على الأمن القومي وصيانته؟ وكيف تتجلى هذه المسائل في السياق الفلسطيني الخاص؟

إن الجواب على هذه الأسئلة وما يرتبط بها من تشعبات، هو ما تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء عليه والاجتهاد في تقديمه، كإسهام متواضع، يأمل التوفيق في مسعاه، انطلاقا من واجب وطني وعلمي، باتت تفترضه استحقاقات مكافحة الفساد وتوفير وحفاظ وصيانة الأمن القومي على الصعيد الفلسطيني.

**أولا. الفساد والأمن القومي: علاقة عكسية**

تبدو علاقة الفساد بالأمن القومي علاقة ملتبسة، ويعود ذلك إلى المقاربات التبسيطية والمجتزأة للفساد ومجالاته وتجلياته، وخاصة تلك المقاربات التي تركز على الفساد الاداري (موسى، 2018)، وتقسم الفساد إلى كبير وصغير، ولا ترى ارتباطات الفساد الاداري والصغير بأشكال ومجالات وأبعاد الفساد الأخرى والكبير، كالفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي والأمني، والتي ان اجتمعت توصل لسيطرة الكليبتوقراطية (حكم اللصوص)، التي تستحوذ على الدولة ومقدراتها وتوظفها لصالح الإثراء الشخصي والجماعي الفئوي، مما يؤدي إلى فشل الدولة وانهيارها، وبالتالي انعدام الأمن على كل المستويات. ولذا فإن الكشف عن أبعاد العلاقة بين الفساد والأمن القومي، تحتاج لمقاربة شاملة، تمكن من إدراك ديناميكية الفساد عموما، والمنظم منه على وجه الخصوص، الحامل للمهددات الخطرة للأمن في كافة مجالاته وأبعاده ومستوياته. ومن أجل توضيح هذه الديناميكية، والتفاعلات والتأثيرات المتبادلة لأشكال وأبعاد الفساد، لا بد من الوقوف على مفهوم الأمن والأمن القومي، ومعرفة مجالاته ووظائفه وأبعاده، وعلاقته بالدولة والمجتمع والفرد، وبالتنمية والاستقرار والرفاهية والإزدهار.

**1.في مفهوم الأمن والأمن القومي**

الأمن حاجة انسانية ارتبطت تاريخيا ولا زالت ترتبط بسعي الانسان من أجل التحرر من الخوف والعوز والفاقة والجوع والانكشاف والوهن. وبالنظر إلى امتداد وترابطات هذه المفاهيم، نجد أنها على صلة مباشرة بالبقاء الانساني والكرامة الانسانية والتنمية والاستدامة الانسانية. ونظرا لنشأة ظروف وعوامل اجتماعية إلى جانب الطبيعة، أضافت قوى خوف وخضوع جديدة، تمس حاجات الانسان وتشكل خطرا على حريته وكرامته وعلى المساواة بين الناس، تولدت الحاجة لعقد اجتماعي لحماية أمن الانسان والحفاظ على الصالح العام، وهو ما انيطت وظيفة القيام به لحاكم يتولى سلطة تتمتع بحق ممارسة القوة المستمدة من ارادة الناس (الشعب). وهكذا ولدت الدولة، كما أوضح الفلاسفة أصحاب العقد الاجتماعي، ومنهم جان جاك روسو (1973: 39). وقد تبلورت تنظيرات لاحقة حول الأمن، انطلاقا من مفهوم العقد الاجتماعي، الذي عالج مفهوم المجتمع كحالة سابقة للدولة، لها الحق في حماية ذاتها من التهديدات الوجودية والتهديدات المتعلقة بحريات الأفراد وأمنهم، حيث يشكل ذلك عملية تاريخية تفضي الى الدولة كعقد اجتماعي(لوك،1959). ولكن التطور الذي حصل على صعيد مفهوم الأمن بعد تشكل الدولة القومية في أوروبا، والذي تكرس مع صلح ويستفاليا عام 1648، أرسى نظاما أمنيا قائما على سيادة الدول، مما جعل التعامل مع الأمن القومي يأخذ منحى الأمن الوطني والقومي، وجرى اقصاره على الأمن العسكري والاستخباري المعلوماتي والسياسي، بمعنى أمن الدولة، المعتمد على القوة الصلبة، اللازم والضروري لحماية الدولة والحاكم من التهديدات الداخلية والخارجية. وهو ما برر سباق التسلح والحروب والتوسع. وقد تطور المفهوم ارتباطا بأهدافه ووسائل وطرق الوصول إليه وضمانه وصيانته، والتي على صلة بالمفهوم البسيط المشار اليه آنفا، أي التحرر من الخوف والجوع والفقر، ولكن ببعد أعمق وأوسع، اعتبر الأمن بحد ذاته هو تنمية- كما أشار ماكنمارا، وهو ما عني ضرورة التعامل مع تحقيق الأمن عبر سياسات تنموية واقتصادية، وقضايا متصلة بالرفاه الاجتماعي، وأن تجري تلبية متطلبات تلك التنمية بعيداً عن متطلبات العسكرة والقوة العسكرية والاستقطابات الأيديولوجية والإنفاق العسكري المفرط (McNamara, 1968: 149-150؛ سعيد والحرفش، 2010).

وفي تحديث المفهوم، جرى التوسع في النظر للمصالح التي يراد الحفاظ عليها وصيانتها، مما وسع مجالات وأبعاد الأمن، جاعلا منه بمثابة مجال متقاطع وخيط يخترق كل المجالات الأخرى ويتجلى فيها، عبر ديناميكية خاصة، مما وفر أساسا للشمول من جهة، وللتخصص الأمني من جهة أخرى، وهو ما وسع النظرة للأمن وجعل التعامل معه كأمن شامل: سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري وقانوني وثقافي وبيئي وتكنولوجي، واضيف اليها مؤخرا السيبراني (الموسوعة الجزائرية، 2015). وقد عرف الخبير الاستراتيجي المصري زكريا حسين الأمن القومي بأنه:

"القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة" (في عاشور، 2017).

وقد لخص الشرقاوي هذه الشمولية ارتباطا باستراتيجية الأمن القومي، حيث نوه لأهمية قدرة الدول- شعوباً وحكومات، على حماية وتنمية مقدراتها وإمكاناتها على كافة المستويات الداخلية والخارجية من خلال كافة الوسائل المتاحة، وذلك من أجل التعامل مع نواحي الضعف في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة، وتطوير نواحي القوة، بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة". (الشرقاوي، 2009: 107-109).

ومع التطور الذي شهده العالم مع الألفية الجديدة، ووصول أبعاد الأمن القومي والاستراتيجيات إلى عصر الفضاء المعلوماتي، وانبثاق تحديات ومخاطر أمنية جديدة عابرة للحدود، واستنادا إلى منهج نقدي للمدارس الأمنية المختلفة، خلص فوزي الزبيدي إلى التعريف التالي للأمن القومي:

"قيادة موارد القوة الشاملة للدولة وتنظيمها ضمن إطار ما يعرف بسياسات الأمن القومي، التي يقع تأثيرها ضمن البيئة الاستراتيجية للدولة وبصورة متناسقة ومترابطة ومتكاملة، لمواجهة التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، من أجل حماية الكيان المادي للدولة، ورفاهيتها الاقتصادية، وقيمها، والأهداف التي تخدم هذه المصالح" (الزبيدي، 2015).

وبمقارنة هذا التعريف بمضامين المفاهيم الأخرى التي تعاملت مع الأمن كتنمية، يمكن تعيين المفهوم الوظيفي للأمن والأمن القومي، المكون من القدرات والامكانيات وغاية الأمن وأهدافه ووسائل تحقيقه. أي اعتبار ان وظيفة استراتيجية الأمن القومي، كأية استراتيجية أخرى، تغطي المسافة الواصلة بين القدرات والإمكانيات المتاحة للدولة والغايات التي تسعى إليها في ظرفها الملموس، واستخدام الوسائل والادوات القادرة على استثمار وتعظيم القدرات بالشكل الأمثل، وصولا لتحقيق الغايات. ولعل هذا التعيين الوظيفي، هو ما يسمح بتلمس مدى تأثير أي خلل يؤثر سلبا على القدرات والامكانيات المتاحة والكامنة في الدولة والمجتع، والذي من شأنه التأثير سلبا على الوصول للغايات ذات الصلة بالمصالح العليا. وهنا يمكننا الوقوف على العلاقة بين الفساد والأمن الانساني والمجتمعي والقومي. وهو ما سنوضحه لاحقا.

وهكذا فإن التطورات التي شهدها العالم المعولم دفعت باستمرار إلى تطوير وتجديد مفهوم الأمن وتجاوز النظرة التقليدية الواقعية له. ونتيجة للتطورات الدولية المتسارعة في العقود الثلاث الماضية، تم التأكيد على الاعتراف بشموليته وبوجود فواعل غير الدولة معنية بالأمن ومؤثرة بمجراه، جرى البحث في تنوع مصادر القوة، وفي البناء القيمي، وفي آليات الحكم وضبط العلاقات الدولية، وتم إدخال أبعاد جديدة كالبعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وكيف يمكن تجاوز المعضلة الأمنية عبر التعايش السلمي القائم على آليات الأمن الجماعي والإجماع الدولي والتكامل والترابط والاعتماد المتبادل بين الدول، والاعتراف بدور المؤسسات الدولية في ضبط الفوضى الدولية (العقيل، 2015). وبهذا التطوير والتجديد تم نقل مفهوم الأمن من مفهوم أمن الدولة والقوة الصلبة/أمن عسكري وسياسي مادي إلى مفهوم القوة الناعمة واللينة/امن اقتصادي واجتماعي وهيمنة ثقافية وقوة قيم ووسائل اتصال(ناي، 2007)؛ كما تم نقله من مستواه الموسع الشامل لكل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية وغيرها، والمرتبطة بالدولة والمجتمع، إلى مستوى الجماعات والانسان الفرد، باعتبار أن أمنهما هو غاية الأمن، وما الدولة إلا وسيلة، تعبر في أصل وجودها عن عقد إجتماعي، لضمان أمن المجتمع والأفراد. وهنا أيضا، يمكن الوقوف على علاقة الفساد بالأمن، حيث أن التأطير المعرفي لظاهرة الفساد، يقود للعلاقة بين الدولة كعقد اجتماعي والحكومة كجهاز تنفيذي لها، حيث أن أي خلل في هذه العلاقة، وأي انحراف عن وظيفة الدولة والحاكم المفترضة، تبعد العملية عن تحقيق أمن الانسان والمجتمع ورفاههما وما يلازم ذلك من التزام واحترام وضمان للحرية والعدالة والمساواة (Hassan, 2020).

ذات العلاقة المشار اليها، يمكننا فحص مدى أهميتها على المستوى الدولي، حيث تعقدت العلاقات الدولية وباتت تحتكم لمعاهدات ومواثيق واتفاقيات دولية تسهر على تنفيذها والحكم على مدى الالتزام بها مؤسسات دولية، كالأمم المتحدة ووكالاتها، هي أشبه بما يمكن تسميته بحكومة عالمية. واما وقد أدت تعقيدات العلاقات الدولية والصعوبات والعقبات التي ولدتها أمام سيادة الدول القومية وقدرتها في الحفاظ على الأمن القومي، وما رافق هذه العملية من تطور في أشكال ووسائل الاتصال والتواصل، وتدفق المعارف والأفكار والقيم، وولادة فواعل جديدة غير دولاتية، كمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فقد باتت مسألة الأمن أكثر تعقيدا، وخاصة مع ظهور تحديات وتهديدات جديدة، كالجريمة المنظمة وغسيل الأموال والارهاب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وهجرة اللاجئين، مما جعل المعالجات الأمنية تلحظ الترابط والتشابك بين الامن المحلي والوطني والقومي، والأمن الاقليمي، والأمن التعاوني، والأمن الدولي (الشقحاء، 2004). ولعل التطور الحداثي الأبرز على صعيد التنظيرات الأمنية، قد ارتبط بالتنمية وحقوق الانسان، وتبلور من قبل المؤسسات الدولية، من خلال مفهوم الأمن الإنساني، والمعرف بحق الانسان في العيش بحرية وكرامة وغياب الفقر، والتحرر من أي تهديد، والمتماثل مع الحرية والانعتاق. وهو أيضا جرى النظر إليه كأمن شامل: اقتصادي واجتماعي وغذائي وصحي وثقافي وبيئي وشخصي وسيبراني وسياسي (جمال، 2019). وقد طورت المؤسسات الدولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) معايير للأمن الإنساني، وأدلة بمقاييس ومؤشرات، باتت دول العالم مطالبة باحترامها والامتثال لها والعمل على ضمانها، حيث أن الأمن الانساني مرتبط بحقوق الانسان، ويمكن أن ينتهك من الدولة نفسها (جمال، 2019)، وأعطي المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة حق التدخل العسكري في الدول التي يتفاقم فيها النزاع على خلفية انتهاكات حقوق الانسان، وهو ما بات يعرف بالتدخل الدولي الانساني (سعيد والحرفش، 2010؛ Shepherd, 2012).

ويمكننا مما تقدم الاستنتاج، أن دول وشعوب العالم تمر بمرحلة جديدة يندمج فيها أمن الدولة والأمن الدولي والتعاوني والإقليمي مع الأمن المجتمعي والإنساني. وبالتالي، هناك تداخل بين مفهوم الأمن التقليدي وغير التقليدي وبين مفاهيمه الجديدة مثل التنمية والأمن الاجتماعي والتحرر والأنعتاق والأمن البشري-الانساني. ويتجلى هذا الأمر بوضوح أثناء النزاعات المسلحة والحروب، ومراحل ما بعد النزاع، كما يتجلى بشكل واضح في حالات الكوارث والجوائح والأزمات الكبيرة، التي تتطلب تعاونا اقليميا ودوليا من أجل الاستجابة الفعالة والعلاج والتعافي، وهو الأمر الذي تجلى في جائحة كوفيد-19، والذي له أيضا مؤشرات في الواقع الراهن، حيث توقف سلاسل التوريد وتصدير الحبوب وخاصة القمح وكذلك النفط والغاز، بسبب تداعيات الحرب في اوكرانيا. ولعل أي خلل او انحراف، يهدر الموارد والطاقات، ويبعد العمليات الجارية عن غاياتها الانسانية وأهدافها التنموية والحاجة للأمن والسلام والاستقرار والرفاه والازدهار، كما هو الحال مع انتشار الفساد، من شأنه أن يبين عمق العلاقة بين الفساد والأمن الإنساني والقومي والدولي.

**2. انعكاسات وتداعيات الفساد على الأمن**

وفي ضوء ما تقدم، وحيث نذهب لرؤية تأثير الفساد على المجالات المذكورة للأمن، فسنتبين دون عناء كبير، أن الفساد نقيض للأمن وأن العلاقة بينهما هي علاقة عسكية (Inverse relationship).

وبنظرة سريعة على أشكال واوجه الفساد، البسيطة منها والكبيرة، يتضح تأثيرها السلبي على كل مجالات الحياة، والتي يمكن أن تصنف مجالا أو بعدا أمنيا. وبالتالي يمكن أن يقابل كل مجال او بعد أمني بمجال أو بعد للفساد، مثل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعسكري (الدفاع والأمن). وأما تقسيم وتصنيف الفساد إلى كبير وصغير أو الى اداري ومالي واقتصادي، وغيرها من التصنيفات، فهو لا يغير من طبيعة العلاقة والمفاعيل في كل مجال أو بعد، حيث يتواجد في كل مجال أو بعد صنفا محددا من الفساد قد يكون كبيرا أو صغيرا أو اداريا أو ماليا أو سياسيا أو أمنيا، وقد تتواجد كل هذه الدرجات والأنواع في كل مجال على حدة. وفي الواقع الفعلي لا تخلو أي بلد في العالم منه، وإن كان حجم انتشاره وقوته وتأثيره متفاوتا.

ومع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات المتعددة للفساد، والاجتهادات المختلفة حول ذلك، يهمنا الوقوف عند الجانب العملي والملموس الذي يبين أشكاله التي تعتبر جرائم فساد تستدعي أن تلاحق ويحاسب عليها القانون ولا يفلت مرتكبيها من العقاب. وقد اجتهد المشرع الفلسطيني في تحديد أشكال الفساد وتصنيف الاعمال والممارسات التي يمكن اعتبارها جرائم فساد، وذلك في القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته. حيث يعتبر فساداً الجرائم التالية: الرشوة، الاختلاس، التزوير والتزييف، استثمار الوظيفة، إساءة الإئتمان، التهاون في القيام بواجبات الوظيفة، غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، الكسب غر المشروع، المتاجرة بالنفوذ، قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقا أو تحقق باطلا، عدم الاعلان أو الافصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب المصالح، وإعاقة سير العدالة (دولة فلسطين، 28/11/2018).   
وبالاستناد إلى العديد من المؤلفات والدراسات، التي تناولت آثار الفساد على المجالات المختلفة في الدول (جمعة، 2016؛ العكيلي، 2008؛ الحيالي، 2017؛ الأحمد، 2020؛ الفتلي، 2009؛ عالي، 2018؛ الجمل، 2015؛ قوتال وخذري، 2016؛ الدراجي، 2021؛ كارنيغي، 2014؛ النعيمي، 2021؛ هيئة مكافحة الفساد الكويتية نزاهة، 2022؛ الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، 2022؛ Ugura &Dsgunta, 2011؛ Shera, Dosti &Gabrova, 2014؛ Eriksen & Cardona, 2015؛ DCAF, 2022؛ Hassan, 2019) ، يمكننا تلمس خطورة الفساد وانعكاساته وتداعياته في كل مجال من مجالات الأمن، كما هو موضح في الجداول التالية:

1. **تأثيرات وانعكاسات الفساد على الأمن الاقتصادي**

|  |  |
| --- | --- |
| **المجال والبعد** | **تأثيرات وانعكاسات الفساد** |
| **الأمن الإقتصادي** | هدر الموارد  الحد من المنافسة  تسهيل غسل اموال الجرائم  زيادة الفقر  سوء توزيع الدخل  زيادة البطالة  رفع تكاليف السلع والخدمات  ضياع واستنزاف الاموال والممتلكات العامة  اضعاف الايرادات العامة للدولة  اضعاف بنية الانفاق العام وصرفه عن القطاعات الهامة  قصور الخدمات  اضعاف كفاءة المرافق العامة وجودتها  تردي البنية الاساسية وتدني الجودة في البنية التحتية  خلق عقبات امام التنمية وتشويهها واضعاف تحقيق غاياتها  الاخلال بعدالة التوزيع واضعاف الفعالية الاقتصادية  خلق بيئة استثمارية غير آمنة  الحد من المنافسة والميزة التنافسية للاقتصاد الوطني  اضعاف الاستثمار المحلي وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي  خوف وهرب المستثمرين  التقليل من فرص الانفتاح  توسيع دائرة اقتصاد الظل  افقار خزينة الدولة ومفاقمة عجز الموازنة العامة  مفاقمة حدوث الأزمات الاقتصادية  الاضرار بالنظم البيئية وإضعاف القدرة على الاستجابة للأزمات والكوارث والأوبئة والجوائح. |

1. **تأثيرات وانعكاسات الفساد على الأمن الإجتماعي**

|  |  |
| --- | --- |
| **المجال والبعد** | **تأثيرات وانعكاسات الفساد** |
| **الأمن الإجتماعي** | تراجع العدالة الاجتماعية  مفاقمة التهميش الاجتماعي  خلخلة الرفاه الاجتماعي  تنامي الشعور بالظلم والقهر  تمزيق وتهديد النسيج والتماسك الاجتماعي  تراجع الثقة بالمؤسسات  تراجع القيم الاخلاقية والانسانية واشاعة روح الكراهية والبغضاء  اشاعة روح اليأس لدى المواطن  اشاعة العنف ودعم التطرف والتمرد والارهاب  انتشار الجريمة المنظمة  احتضان الجماعات الارهابية وعصابات الاجرام المنظم  مفاقمة الهجرة للخارج والاتجار بالبشر والرقيق الأبيض |

1. **تأثيرات وإنعكاسات الفساد على الأمن السياسي والقانوني**

|  |  |
| --- | --- |
| **المجال والبعد** | **تأثيرات وانعكاسات الفساد** |
| **الأمن السياسي والقانوني** | كبت الحريات العامة  تقويض قدرة الحكومة على تخصيص الموارد وتقديم الخدمات للسكان  تقويض قدرة الدولة على مواجهة التهديدات  مفاقمة التهديدات المزعزعة للاستقرار  اضعاف فاعلية المؤسسات السياسية  اضعاف هيبة دولة القانون والمؤسسات  التأثير على صنع القرار وحرفه نحو سياسات واتجاهات لا تصب في المصلحة الوطنية العليا  تهديد العقد الاجتماعي وهيبة وسيادة القانون  تقويض قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان  تشويه وتطويع القوانين والتشريعات  اعاقة ومنع الوصول للعدالة  تعزيز الصفة الزبائنية للنظام السياسي  اعاقة العملية الديمقراطية وتقويضها  اعاقة عمل أجهزة الرقابة وتقويض جهودها  اضعاف المشاركة السياسية والتلاعب بنتائج الانتخابات  تقويض السلم الأهلي  فقدان الشرعية السياسية للنظام  الاخلال بالنظام العام  تقويض المواطنة وتحفيز المواطنة الساخطة على النظام  تغذية الخلافات والنزاعات الداخلية واثارة الفتن والحروب  اضعاف الشرعية  الدفع باتجاه الاستبداد  الانكشاف أمام الخارج واضعاف المنافسة  وضع غير المناسبين في مناصب قيادية  تقويض الحوكمة الرشيدة للنظام السياسي وتكريس حكم القانون والعدل والنزاهة  تسهيل الإنحراف في سلوك العاملين وزيادة خرق القوانين وتوفير فرص الإفلات من العقاب  اضعاف الرقابة والمساءلة الشعبية للحكومة  فشل مؤسسات الدولة بالقيام بوظائفها ودورها |

1. **تأثيرات وانعكاسات الفساد على الأمن الإعلامي والثقافي**

|  |  |
| --- | --- |
| **المجال والبعد** | **تأثيرات وانعكاسات الفساد** |
| **الأمن الاعلامي والثقافي** | تشويه القيم والمبادئ الاخلاقية  اضعاف الولاء والانتماء الوطني  إضعاف الهوية الوطنية  إضعاف الإيمان باوحدة الوطنية  الاخلال بالآداب العامة  تدني مستوى الأخلاقيات والنزاهة والشفافية  التعدي على الملكية الفكرية  نشر الأفكار والثقافة التضليلية  نشر ثقافة الفساد والاستسلام له  نشر ثقافة اللامبالاة تجاه المصالح الوطنية العليا  نشر ثقافة الاحباط وانعدام الأمل وكي الوعي الوطني  التأثر السلبي بالثقافة الزائفة  تسهيل الغزو الثقافي الأجنبي والأفكار المنحرفة  حرف وسائل الاعلام عن دورها ووظيفتها التوعوية والرقابية  نشر ثقافة الفرجة والاستهلاك  حرف الأنظار عن التهديدات الداخلية وتوجيه الاتهامات للخارج  خلق تناقض بين القيم المعلنة والسلوك الفعلي |

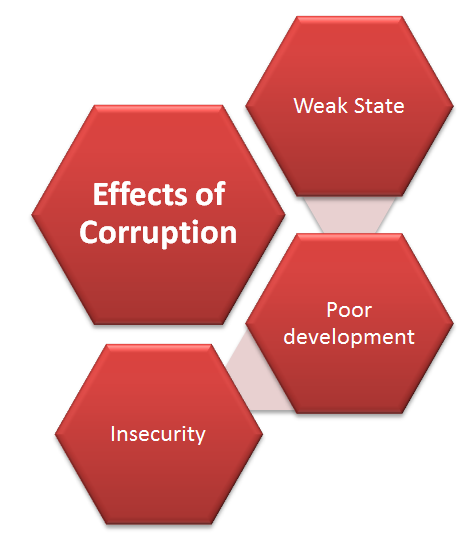
1. **تأثيرات وانعكاسات الفساد على الأمن العسكري (الدفاع والأمن)**

|  |  |
| --- | --- |
| **المجال والبعد** | **تأثيرات وانعكاسات الفساد** |
| **الأمن العسكري (الدفاع والأمن)** | تقليل موارد المؤسسة العسكرية والامنية  ارباك الجهود الأمنية والعسكرية  اشغال الاجهزة والمؤسسات بأمور خارج نظاق الوظيفة والمهام  تحويل الموارد الشحيحة عن القطاعات الأخرى المحتاجة، مثل الصحة والتعليم  ادخال المؤسسات في معترك السياسة  انخفاض الروح المعنوية للقوات  تقويض كفاءة وفعالية القوات المسلحة  تقويض الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية والأمنية وتشجيع سلوك الافلات من العقاب تحت مبررات السرية  تدني احترام الجندي وضعف مصداقية القوات المسلحة  تقويض مقومات نجاح الشراكات الأمنية والعسكرية  التأثير سلبا على أمن دول الإقليم والسلم والاستقرار الدوليين  تشويه المؤسسة وصورتها النمطية وافشال الدور والوظيفة  تسهيل اختراق المؤسسة ونظم أمنها  توفير فرص للإرهابيين والجريمة المنظمة للحصول على المعلومات والمواد الخطرة وتقنيات الأسلحة وأنظمتها |

من خلال استعراض تأثيرات وانعكاسات الفساد على المجالات والأبعاد المختلفة والمتعددة للأمن، والمتماثلة مع مجالات وأبعاد المجتمع إجمالا، نتبين حجم المخاطر التي يحملها الفساد على الأمن القومي للدول. وإذ نقر بتفاوت هذه التأثيرات والانعكاسات من بلد لآخر، وهو الأمر الذي دأبت على قياسه منظمة الشفافية الدولية في مقياسها السنوي، فإن الدول التي تعاني من فساد كبير ومستشري ويصل فيها الكليبتوقراط إلى الحكم، تزداد فيها مخاطر الفساد، وتتحول الدولة فيها إلى دولة فاشلكة، مما يعني الذهاب نحو انعدام الأمن. ويظهر ذلك في كثير من الدول النامية، ويمكن أن يتجلى باضطرابات اجتماعية واسعة، تصل إلى مستوى الحروب الأهلية، أو الهروب نحو حروب مع دول مجاورة تصديرا للأزمات الداخلية. وهو ما عبرت عنه الأحداث التي جرت في عدد من الأقطار العربية تحت مسمى أحداث الربيع العربي، والتي اندفعت فيها الجماهير نحو الشوارع والميادين والساحات سخطا على الأنظمة الفاسدة، وقد استغلت أزماتها الداخلية لتغذية التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

**ثانيا. مكافحة الفساد أولوية للأمن القومي.**

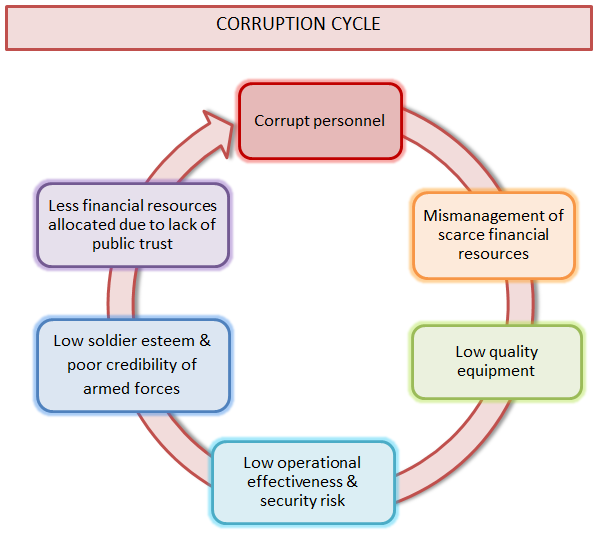
اتضح مما تقدم حجم مخاطر الفساد على قطاعات الأمن المختلفة. ولأن الفساد قد طال كل بلدان العالم، وباتت الأزمات التي يخلقها في الكثير من البلدان، وخاصة البلدان النامية والتي تمر بمراحل انتقالية، وذات الأنظمة الاستبدادية أيضا، لها تأثيرات وتداعيات خارج حدود الدول المعنية، وتدفع باتجاه تهديدات أمنية تقوض السلام والاستقرار في العالم بأسره، أصبحت مكافحة الفساد أولوية للأمن القومي لمختلف البلدان. وتأخذ هذه الأولوية مكان الصدارة في الدول التي يتهدد فيها الفساد المقومات والمرتكزات الأساسية للأمن القومي، اللازمة والضرورية للتحرر من التهديد واستمرار امتلاك قدرة الدولة والمجتمع على البقاء والحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد القوى المعادية (الكيالي، 1979). ومما يؤكد أن مكافحة الفساد أولوية للأمن القومي، حقيقة أن الفساد يقوض التنمية ويقوض أيضا قدرة المؤسسة العسكرية والأمنية ذاتها عن أداء وظيفتها ودورها، مما يؤدي إلى وجود دولة ضعيفة ينعدم فيها الأمن (Eriksen & Cardona, 2015) . ويوضح الشكل التالي هذه المعادلة:

****

**شكل (1):** أثر الفساد: دولة ضعيفة-تنمية فقيرة- انعدام الأمن.

المصدر: Geneva Center for Security Sector Governance (DCAF) (2022)

وللمزيد من توضيح خطر انعدام الأمن نتيجة الفساد، ندرج فيما يلي مخططا للمجالات الرئيسية المتأثرة بالفساد في مجال الدفاع والأمن، وهي: إدارة شؤون الموظفين والقوى العاملة؛ إعداد الميزانية والإدارة المالية والمشتريات وترتيبات التعويض؛ الاستعانة بمصادر خارجية (تعهدات)، والخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ استخدام فائض المعدات والبنية التحتية؛ العمليات العسكرية، وإشراك أفراد الدفاع وأصوله في الأنشطة الاقتصادية (DCAF, 2022). وتضيف منظمة الشفافية الدولية (TI) البعد السياسي لقطاع الأمن المعرض للفساد، والذي يحرف استراتيجيات الأمن القومي عن غاياتها وعن السياسات الضرورية لتعظيم القدرات وصولا لتحقيق الغايات. وينتج ذلك عن المسائل التالية: سوء إدارة الموارد المالية النادرة؛ انخفاض جودة المعدات؛ انخفاض الكفاءة التشغيلية؛ تدني احترام الجندي وضعف مصداقية القوات المسلحة؛ وقلة الموارد المالية المخصصة للمؤسسة بسبب عدم ثقة الجمهور (DCAF, 2022).



**شكل (2):** دورة تأثير الفساد في الأمن.

المصدر: Geneva Center for Security Sector Governance (DCAF) (2022

وقد درس تيرزييف وستفتشو ونيتشيف (Terziev, , Stefcho and Nichev,2016) تأثير الفساد على الأمن القومي، وتوصلوا إلى ان للفساد صلة بعدة أبعاد أساسية للأمن القومي، ومنها سياسية داخلية وقانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية خارجية وتكاملية. واستخلصوا أن الفساد يقوض الديمقراطية ويزيد من مستوى الجريمة، ويقوي اقتصاد الظل الرمادي ويهدر موارد وقدرات البلاد ويعيق التنمية المستدامة، ويساهم في تدهور مناخ الاستثمار، ويضعف الثقة بمؤسسات الدولة مما يثبط عزيمة الادارة الحكومية ويقوض فعالية الدولة، ويخلق مواقع في الدولة والقطاع الخاص تتأثر بالخدمات الأجنبية، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار ويحرفها نحو اتجاهات لا تتوافق مع المصلحة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى فقدان السيادة الوطنية.

ويرى براريجان جاي (Braregan, 2019) أن الفساد في الاستثمار والاتجار بالنفط ومصادر طبيعية أخرى، قد خلق في العديد من الدول النامية أنظمة كليبتوقراطية، ساهمت بنشر الارهاب واحداث موجات من الهجرة الجماعية، وخلقت ردات فعل دينية متطرفة، مما ساهم في خلق ظروف أثرت سلبا على المصالح العليا للديمقراطيات في العالم. ولهذه الأسباب بالذات، اعتبرت الكثير من الدول الغربية المتقدمة الفساد تهديدا لأمنها القومي، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تصاعد المنافسة مع الاتحاد الروسي، واتهامة من قبل أوساط من الولايات المتحدة بممارسة الاستبداد والعمل للتأثير بالشأن الأمريكي الداخلي، شجع العديد من أعضاء الكونغرس إصدار مرسوم لمكافحة الكليبتوقراطية الروسية وغيرها في الخارج ( [Countering Russian and Other Overseas Kleptocracy (CROOK)](https://www.csce.gov/international-impact/press-and-media/press-releases/cardin-wicker-introduce-bill-counter-corruption)). واعتبر عضوا الكونغرس ويكر وبن كاردن أن الكليبتوقراطية وأنظمة الاستبداد الفاسدة، تخفي وتحمي الأصول المسروقة ويستخدم قادتها الفساد الاستراتيجي كأداة في سياستهم الخارجية، وينتج عن أفعالهم تقويض للديمقراطيات الحليفة للولايات المتحدة، مما يهدد الديمقراطية الأمريكية. وما يفاقم مخاطر الكليبتوقراط أن فسادها عابر للحدود، وإن بعض من يمثلونه- حسب ويكر وبن كاردن، استطاعوا التسلل للولايات المتحدة الأمريكية مستغلين قوانينها ليغسلوا أموالهم عبر شركات وهمية. ولهذا كله فإن هذا الفساد يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، وإن مكافحته أمر حيوي ومصلحة عليا يفترضها واجب الدفاع عن الحرية وسيادة القانون والديمقراطية، وإن تخصيص الأموال اللازمة لمحاربة فساد الكليبتوقراطية هو شكل من عمل القوة الناعمة التي تعزز الأمن القومي ( (Wicker and  [Ben Cardin](https://www.justsecurity.org/author/cardinben/), March 23, 2021. ومن الواضح أن هذه الدعوة تعبر عن منحى جديد في التعامل مع الفساد كتهديد. وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جو بايدن في خطاب ألقاه في حزيران/ يونيو 2021 في البيت الأبيض، حيث صرح قائلا: "الفساد يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة والعدالة الاقتصادية والجهود العالمية لمكافحة الفقر والتنمية والديمقراطية نفسها"، ولهذا اعتبر ماكفارلاند وكران لين أن الفساد في نظر هذه الإدارة، لم يعد مجرد مصدر إحباط، بل أصبح تهديدًا وجوديًا لمصالح الولايات المتحدة ( [McFarland](https://isd.georgetown.edu/profile/dr-kelly-m-mcfarland/) &  [Crane Linn](https://isd.georgetown.edu/profile/emily-linn/), 2021).

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى التي لا زالت حتى الآن تتربع على عرش النظام الدولي، تعتبر الفساد تهديديا وجوديا لمصالحها، فما بالك بالدول الضعيفة وذات الموارد والقدرات الشحيحة والمكانة المتواضعة في النظام الدولي؟

باعتقادي، أن الدول الأخيرة، والتي ينتشر ويستشري فيها الفساد، هي الأكثر عرضة للمخاطر والتهديدات الوجودية التي يمثلها الفساد، وهي الأكثر حاجة للحفاظ على مواردها ومقدراتها، وعلى فعالية اداراتها ومؤسساتها، وعلى استقرارها ولحمة نسيجها الاجتماعي وثقة الشعب بنظامها، وعلى تنميتها المستدامة وإزدارها، وعلى السلم والاستقرار فيها، وعلى استقلالها وسيادتها. وبالتالي فإن مكافحة الفساد بالنسبة لهذه البلدان تمثل أولوية لأمنها القومي أكثر من غيرها من البلدان.

ومن المهم على هذا الصعيد أخذ سياق كل بلد بعين الاعتبار، حيث لا يمكن إدراك مخاطر الفساد وصلتها بمرتكزات وأبعاد الأمن القومي وامتلاك السبل الناجعة لعلاجها والحفاظ على الأمن القومي وصيانته، إلا بشكل متعين وملموس.

إن تعقيدات المسألة الأمنية، وازدواجيتها، وملموسيتها المتعينة في الخصوصيات الوطنية/القومية والاقليمية والدولية، تستدعي معالجتها بشكلها الواقعي، أي يجب أن تحيلنا إلى مسائل ذات صلة بملموسية وخصوصية الأمن: " أمن مَن؟ وأمن مِن أي تهديد؟ وأمن بأية وسائل؟ وامن بأي ثمن؟ وامن بأي فترة زمنية؟ وهي الأسئلة التي طرحها بالدوين في نقد وتحليل الدراسات الأمنية النقدية (Baldween,1997). وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه على الصعيد الفلسطيني.

**ثالثا. علاقة الفساد ومكافحته بالأمن القومي الفلسطيني**

استنادا إلى مفاهيم الأمن المجتمعي والإنساني، ومفهوم الأمن الشامل، وعلى بناء الأمن القومي على أساس عقد اجتماعي، ينبري سؤال: هل الأمن القومي الفلسطيني مرتبط بالمجتمع أم بالدولة؟ وهل نرجئ صياغة استراتيجية للأمن القومي الفلسطيني الى ما بعد قيام الدولة، أم نرسمها ونحن نبني الدولة ونعمل من أجل تجسيدها كدولة عصرية؟ ويحيلنا السؤال هنا بدوره إلى اصحاب العقد الاجتماعي، وخاصة إلى جون لوك، الذي عالج مفهوم المجتمع كحالة سابقة للدولة، لها الحق في حماية ذاتها من التهديدات الوجودية والتهديدات المتعلقة بحريات الأفراد وأمنهم، وهي عملية تاريخية تفضي الى الدولة كعقد اجتماعي(لوك،1959).

وبنظرة واقعية للحالة الفلسطينية، نتبين أن الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة انتقالية، تندمج فيها مهمتين: مهمة استكمال عملية التحرر الوطني، ومهمة بناء وتجسيد الدولة المستقلة ذات السيادة؟

في اطار مهمة استكمال التحرر الوطني، أي الكفاح الوطني ضد الاستعمار والاحتلال من اجل حق تقرير المصير وتحقيق الحرية والاستقلال يقوم التنظير للأمن القومي على الحفاظ على البقاء والهوية الوطنية/القومية والموروث الوطني والرواية الوطنية والقيم الأخلاقية والثقافية والحضارية، التي ووجهت وتواجه بحركة استعمارية استيطانية عنصرية، محمولة على أسطورة دينية تستهدف وجود الشعب الفلسطيني في كل مكونات البنى المركزية لأمنه القومي. ومثل هذا الواقع الخاص، ولد ويولد ضرورة مواجهة التحديات والتهديدات التي تمس هذا الوجود، الذي تعرض لنكبة مست كيانه الوطني ومزقت نسيجه الاجتماعي، وأفقدته مواردة والصلة بأرضه وثرواته الطبيعية ومنجزاته الحضارية التي راكمها عبر تاريخ طويل، وما ترتب عليها وعلى سياسات الاستعمار والاحتلال من احتجاز تطوره وسيادته الوطنية. ومثل هذا الواقع أملى؛ ولا يزال يملي، على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، اتباع وسائل وآليات واستراتيجيات مختلفة للحفاظ على وجوده وهويته المستقلة، عبر الصمود والنضال لتحقيق غاياته الوطنية والتمتع بحقوقه الوطنية المشروعة. ومن الجدير بالذكر، أن مشروع الاحتلال الاستعماري الصهيوني الاحلالي بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قد تزاوج مع الاستعمار الاستغلالي، وانعكس ذلك في سياسات وإجراءات أدت إلى الاستيلاء على الأرض ومصادرها الطبيعية ونقل السكان اليهود لاستيطانها، والعمل على تهويد وعزل القدس، وقمع حرية الفلسطينيين وتقويض البنية المجتمعية الفلسطينية وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة للعيش والعمل في بلدهم، واحكام تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيل، وشل وتدمير البنية التحتية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والمياه، والعمل على تقويض القيم المجتمعية الإيجابية، ليسهل تفتيت المجتمع واختراقه (الجرباوي وعبد الهادي، 1990). وقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية، التي أقيمت عام 1994 كل هذا الدمار والواقع الكارثي. لذا لم يكن من السهل النجاح في بناء أنوية مؤسسات الدولة والقيام بعملية تنمية مستقلة ومستدامة، واضطرت للاعتماد الكبير على الخارج في التمويل، مع استمرار السيطرة العسكرية والاقتصادية الاسرائيلية ونظام الهيمنة الذي فرضته دولة الاحتلال على الفلسطينيين، والتي تحتجز تطور المجتمع الفلسطيني، وتضعف البنى الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتحول دون تحقيق تنمية واقتصاد مستقلين، مما خلق وعمق من وجود تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية بنيوية، تصعب وتعقد عملية البناء والتنمية (Haddad,2016). وعلى الرغم من نجاح السلطة في بناء مؤسسات عززت من الوجود والفعالية الوطنية ومقومات الدولة، وعلى الرغم من نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في انتزاع عضوية مراقبل لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إلا أن هذه الدولة، هي في الواقع دولة تحت الاحتلال. وإلى جانب ذلك، فإن عضوية الدولية في الهيئات والوكالات الدولية وانضمامها للمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، أملى ويملي عليها الإيفاء بالتزاماتها والقيام بمسؤولياتها، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر؛ بموضوع الدراسة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، وإلى جانبها مجمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والشعوب.

وبنظرة سريعة إلى الواقع الراهن الذي يعيشة الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين تحت الاحتلال، نلحظ ما تشكله السياسات الاستعمارية الاستيطانية والتهويدية والتمييزية العنصرية الاسرائيلية من تحديات وجودية، تملي الارتقاء إلى مستوى الجدارة في مواجهتها، وهو ما يستدعي تحشيد كل الطاقات والامكانيات الوطنية، والإستثمار الأمثل للموارد المتاحة، واتباع سياسات وآليات عمل تعظم من تلك الإمكانيات من أجل الوصول إلى التحرر والاستقلال والإزدهار في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

إن النجاح في مواجهة هذه التحديات الوجودية، وفي تحقيق الغايات الوطنية المنشودة، لا تستقيم بتاتا مع وجود وانتشار الفساد، والذي تجري تغذيته أيضا من الاحتلال وأطراف خارجية. وعليه فإن المنطق السليم، يستدعي وضع مكافحة الفساد على اولى درجات سلم اولويات الأمن القومي الفلسطيني. ويسمح اتباع هذا العمل الاستراتيجي، بتوفير عم تنموي مستدام يعزز الصمود، ويوقف هدر الموارد، والحفاظ على المال العام، والتمكين الاقتصادي، وإيلاء أهمية للوقاية من الفساد ومواجهة مخاطره وتهديداته ومكافحة آثاره المدمرة على المصالح الوطنية العليا. كما ويسمح بإيلاء أهمية أكبر لحوكمة رشيدة للمؤسسة الرسمية والأمنية، تكرس مبادئ وقواعد الشفافية والنزاهة وحكم وسيادة القانون والمساءلة والمحاسبة والتوجه الاستراتيجي، وتعزز قدرات المؤسسات الوطنية وأدائها الوظيفي واستجابتها لاحتياجات ومتطلبات المواطنين، مما يعزز الثقة بها، ويعزز قيامها بوظيفتها الوطنية، المتمثلة بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال.

**رابعا. المنهج التشاركي في الحفاظ على الأمن القومي ومكافحة الفساد.**

نستدعي هنا بداية التأصيل المعرفي الذي يربط الدولة وامنها القومي كما يربط ظاهرة الفساد أيضا، بالعقد الاجتماعي. كما ونستدعي مفوم الأمن كتنمية وامن شامل وإنساني، ووطني واقليمي وتعاوني جماعي ودولي. كما ونستدعي أيضا الإدراك السليم من ان قطاع الأمن لا يقتصر على المؤسسة الأمنية فحسب، بل ويشمل مؤسسات مدنية رسمية وشعبية، وأن الأمن حاجة ماسة ودائمة وحيوية للإنسان الفرد وللجماعة، وهي حق من حقوق الانسان والشعوب، وان مسؤولية توفير الأمن وحمايته هي مسؤولية الجميع أفرادا وجماعات. وإذ نعيد التذكير بمخاطر الفساد وتأثيراته وإنعكاساته على مختلف مجالات المجتمع والأمن القومي، فإن مكافحته لا بد وأن تعتمد مناهج فعالة، عبر قطاعية، تستطيع أن تجند طاقات وقدرات جميع الفئات المتضررة من الفساد وأصحاب المصلحة بالأمن والأمن الوطني والقومي والاقليمي والدولي. ولعل المنهج المجرب الذي دلت تجارب دول عديدة عليه، وكذلك المؤسسات الدولية في المكافحة الفاعلة للفساد، هو المنهج التشاركي.

ويقوم المنهج التشاركي في مكافحة الفساد على إشراك كل المؤسسات الوطنية المختصة وبقية مؤسسات القطاع العام الأمنية والمدنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي في إعداد الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، وفي تحديد المسؤوليات والأدوار لكل جهة مشاركة، وفي تحمل المسؤولية عن متابعة تنفيذ الخطة والرقابة والتقييم. وتنطلق ضرورات هذه الشراكة من شمولية مجالات العمل التي تجعل من الفساد عابرا للقطاعات ومختلف المجالات، ومن جمع محتلف الشركاء ذوي المصلحة بمكافحة الفساد واتوفي الأمن والأمان للمواطن والدفاع عن الوطن. وتسمح مثل هذه المشاركة الواسعة، بتوحيد الجهود وتوفير الارادة الوطنية والمجتمعية، وخلق بيئة وأجواء ونظام متكامل وفعال للنزاهة الوطنية، للوقاية من الفساد والتشدد في مكافحته وملاحقة ومحاسبة مرتكبي الفساد وعدم إفلاتهم من العقاب.

وإلى جانب هذا العمل على الصعيد الوطني، فإن المنهج التشاركي يفترض تنسيق الجهود والتشاور والتعاون مع دول الاقليم والمجتمع الدولي والمؤسسات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

إن الشراكة الوطنية في مكافحة الفساد، تشكل سياجا داعما وحاميا للمؤسسة الرسمية الوطنية المختصة بكافحة الفساد، وحاضنه للمؤسسات الناشطة وللنشطاء، وللأفراد والشهود المبلغين عن الفساد. وإن هذا من شانه ان يعزز المساءلة والرقابة الشعبية، والحافز الوطني والمجتمعي الانساني. وارتباطا بالمصالح الوطنية العليا، فإنه يعزز الوحدة والشراكة الوطنية والتماسك المجتمعي والسلم الأهلي، كما يعزز مقومات المناعة الوطنية والصمود، ويرص صفوف المجموع الوطني في مواجهة الاحتلال وسياساته التي تستهدف الوجود الوطني.

إن هذا النهج التشاركي في مكافحة الفساد، هو ما تم اعتماده من قبل هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2022-2023). وإذ يثمن مثل هذا التوجه، فإنه يتطلب من الجميع في كل القطاعات تحمل مسولياته في تنفيذ هذه الاستراتيجية، والعمل على تنسيق الجهود من أجل خلق رأي عام وطني مساند يعزز الارادة الوطنية في مكافحة الفساد والوصول إلى الحلم بفلسطين خالية من الفساد والمفسدين، وأمن قومي فلسطيني مصان، يجسد هدف الحرية الوطنية والانعتاق الانساني.

**المراجع المستخدمة**

**مراجع بالعربية**

الأغا، حسين والخالدي، أحمد سامح (2006): "**إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني".** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن. رام الله، فلسطين.

الائتاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (2022): "المؤسسة الأمنية الفلسطينية والنزاهة السياسية". رام الله- فلسطين.

برنامج الأمم المتحدة الاستنمائي للأمن البشري (21 سبتمبر 2017): "ما هو الأمن البشري".

<https://www.un.org › what-is-human-security>

الحكيم، مصطفى (2017): "مفهوم الأمن الانساني وأهميته". مجلة "الأمن والحياة". مج 36، العدد 422:92-95. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية.

جمال، سامية (21/7/2019): "الأمن الإنساني". الموسوعة السياسية.

<https://political-encyclopedia.org>

الجرباوي، علي وعبد الهادي، رامي (1990): "معضلة "التنمية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 (1990)/ ص 245.

الدراجي، سيف الدين (20 أبريل 2021): "الفساد خطر يتهدد الأمن القومي". مؤسسة الحوار الانساني.

https://hdf-iq.org

دولة فلسطين- ديوان الفتوى والتشريع (28/11/2018): "قرار بقانون رقم (37) لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته. الوقائع الفلسطينية، العدد 149.

[https://www.moi.pna.ps › docs › ngos\_doc7 PDF](قرار بقانون رقم )37( لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة ...https://www.moi.pna.ps › docs › ngos_doc7)

الشقحاء، فهد. (2004). **الامن الوطني تصور شامل**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

روسو، جان جاك (1973): **"العقد الاجتماعي".** ترجمة ذوقان قرقوط. دار القلم. بيروت، لبنان.

الزبيدي، فوزي (2015): "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي. دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاط الأمن القومي (NSRA)". رؤى إستراتيجية. دبي، الامارات العربية المتحدة.

سعيد، محمود والحرفش، خالد (2010): **"مفاهيم أمنية".** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، السعودية.

عاشور، قياتي (2017): **"الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة".** جامعة بني سويف. حولية كلية الآداب، مج 6: 137-255.

كارنيجي (2014): "الفساد: الخطر المدرك على الأمن الدولي". تحاليل عن الشرق الأوسط (صدى)

@2022 Carnegie Endowment for International Peace.

<https://carnegieendowment.org › sada>

لوك، جون (1959): "**الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو".** ترجمة محمود شوقي الكيار. سلسلة اخترنا لك رقم 81. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، مصر.

مراد، علي (2017): "**الامن والامن القومي مقاربات نظرية"**. ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.

موسى، غادة (16 يناير 2018): "الفساد... ممارسات تهدد الأمن القومي"**.**

[مصراوى.](مصراوى.https://www.masrawy.com › details)

[https://www.masrawy.com › details](مصراوى.https://www.masrawy.com › details)

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2015): "**مفهوم الامن الواسع"**. <file:///C:/Users/ahmad/Desktop/الامن%20القومي/مفهوم%20الأمن%20الموسع.html>

ناي، جوزيف (2007): **"القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولة".** ترجمة محمد توفيق البجيرمي. العبيكان للنشر. الرياض، السعودة.

**مراجع بالانجليزية**

BALDWIN, DAVID (1997): “The concept of security”. *Review of International Studies. 23: 5-26. British International Studies Association*

Bastian, Sunil (2004): “Human Rights and Human Security: An Emancipatory Political Project”. Conflict, Security and Development, Vol. 4, Issue 3, pp.411-418. <https://doi.org/10.1080/1467880042000319980>

Booth, Ken (1991): “**Security and Emancipation”.** Review of International Studies

[Vol. 17, No. 4 (Oct., 1991)](https://www.jstor.org/stable/i20097266): 313-326. Cambridge University Press

<https://www.jstor.org/stable/20097269>.

Booth, Ken (Ed.) (2005): **“Critical Security Studies and World Politics”**. Boulder, CO and London: Lynne Rienner.

Branegan, Jay (07-Mar-2019): “Global Corruption is a Threat to U.S. National Security”

[https://www.justsecurity.org › corruption-is-a-national-s.](https://www.justsecurity.org/75468/corruption-is-a-national-security-threat-the-crook-act-is-a-smart-way-to-fight-it/)

[Chandler](https://www.routledge.com/search?author=David%20Chandler), David and Hynek Nik (2011): “Critical Perspectives on Human Security: Rethinking Emancipation and Power in International Relations”. Routledge.

Eriksen, Suen & Cardona, Francisco (2015): “Criteria for good governance in the defence sector- International standards and principles". Centre for Integrity in the Defence Sector (CIDS).

[https://cids.no › wp-content › uploads › pdf › 721... PDF](https://cids.no/wp-content/uploads/pdf/7215-Critera-for-Good-Governance-in-the-Defence-Sector-k6.pdf)

Geneva Center for Security Sector Governance (DCAF) (2022): ‘Corruption- Security Sector Integrity”.

<https://securitysectorintegrity.com › building-integrity.>

Haddad, Toufic (2016): “Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory”. London: I.B. Tauris.

Hassan, Ahmed Mohamed (2020): “The impact of corruption on the human security of societies in transition (Iraq case study since 2003)” Review of Economics and Political Science. Emerald Publishing Limited. <https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm>

McNamara, Robert (1968): “The Essence of Security”. Harper & Row, Publishers; First Edition. New York. USA.

PEOPLES, COLUMBA (2011): “Security after emancipation? Critical Theory, violence and resistance”. Review of International Studies. [Vol. 37, No. 3 (July 2011)](https://www.jstor.org/stable/i23025387), pp. 1113-1135 (23 pages). Cambridge University Press

Terrenas, Joao (2021): “Security as Emancipation: A theoretical reconsideration”. PhD thesis. University of York. https://etheses.whiterose.ac.uk ›

Wicker, Roger and  [Ben Cardin](https://www.justsecurity.org/author/cardinben/) (*March 23, 2021),* “Corruption Is a National Security Threat. The CROOK Act Is a Smart Way to Fight It”. Just Security. Reiss Center on Law and Security at New York University.

https://www.justsecurity.org › corruption-is-a-national-s...